فوز (صدر جباروف)
في انتخابات قيرقيزيا الرئاسية يناير ٢٠٢١

محمد انور
الهيئة العامة للاستعلامات

مقدمة:

للمرة الخامسة علي مدى تاريخها منذ الانفصال عن الاتحاد السوفيتي القديم، كانت قيرقيزيا علي موعد مع اختبار جديد للديمقراطية ودخول مخاض انتخابات رئاسية في يناير ٢٠٢١ أسفرت نتائجها عن تسمية رئيس جديد للبلاد وهو "صدر جباروف " القومي المعارض الذى جاء خلفاً لرئيس البلاد السابق "سور نباى جيبينيكوف" الذى اضطر تحت وطأة الضغوط الشعبية والسياسية لإعلان استقالته إثر ازمة سياسية شهدتها قيرقيزيا ونتج عنها إجراء انتخابات رئاسية جديدة استطاع من خلالها جباروف العودة لتصدر مشهدها باكتساح ليكون الرئيس السادس لقيرقيزيا منذ استقلالها عام ١٩٩١.

وتلخص رحلة خروج صدر جباروف من السجن واعتباره المرشح الأوفر حظًا للفوز بكرسي الرئاسة طبيعة التغيرات الدراماتيكية في الشئون السياسية التي لا يمكن التنبؤ بها في هذه الدولة الواقعة في آسيا الوسطى.

ومن ثم يستعرض التقرير انتخابات قيرقيزيا الرئاسية، وتغطية للأحداث التي شهدتها البلاد قبيل اجراءها، وكذا أطراف العملية السياسية، ومتنافسي المخاض الرئاسي، وسير عملية الاقتراع، ختاماً بقراءة لحاضر الأوضاع السياسية واستقراءاً لتوجهات القيادة الجديدة مع الداخل القيرقيزى والعالم الخارجي.

قيرقيزستان الدولة والنظام

توجد جمهورية قيرقيزيا في الجزء الشرقي من آسيا الوسطى، وتجاورها جهوريات

كازاخستان فى الشمال، ومن الغرب أوزبكستان، ومن الجنوب الغربى طاجكستان، وتشترك فى حدودها الشرقية مع إقليم تركستان الشرقية التابع للصين، وأرض قيرقيزيا جبلية في مجملها، ومناخها قاري تعتريه التقلبات، دافيء في المناطق السهلية الوسطى حيث تشكل الجبال حماية طبيعية لها، وهذا أحد أسباب تجمع وتواجد المهاجرين الروس بهذه المنطقة حيث ارتفعت نسبتهم إلى ثلث سكان البلاد.

يزيد عدد السكان عن ٧ ملايين نسمة، منهم ٥٧% من القومية القيرقيزية و ٤١% من الأوزبك، وما يقرب من ١% من الروس الذين يتواجدون بكثافة فى الشمال إلى جانب أقلية من التتار، وتعود أصول القيرقيز والأوزبك إلى القبائل التركية و٨٠% من الشعب القيرقيزى من المسلمين السنة ويتبعون المذهب الحنفي، و١٨% مسيحيون يتبعون الكنيسة الأرثوذكسية الروسية و٢% من باقى الشعب يدينون بديانات أخرى.

تتمتع قيرقيزيا بثرواث زراعية ورعوية ومعدنية جيدة، وتحوى أراضيها ثروات معدنية أهمها الفحم وقليل من البترول، ويرتكز اقتصاد البلاد اليوم على اقتصاديات السوق المفتوحة، وتنقسم قيرقيزيا إدارياً إلي ٧ محافظات هى محافظة باتكين، تشوى، جلال أباد، نارين، أوش، طلاس، ايسيك كول، ويتميز الشمال بأنه أغنى من الجنوب، والشعب القيرقيزى أغلبه من الشباب حيث تبلغ نسبة ٣٤،٤% من الشعب أقل من ١٥ سنة، ويتحدث اهل قيرقيزستان اللغة الروسية والقيرقيزية، ومعظم الجلسات البرلمانية تُدار بالقيرقيزية، مع ترجمة فورية متاحة لأولئك الغير ناطقين باللغة القيرغيزية.

وتاريخياً وصلت قرقيزيا إلى أوج اتساعها سنة ٨٤٠ م، حتى وصل نفوذها لمشارف جبال تيان شان حيث استطاعوا مد نفوذهم وسيطرتهم على تلك المنطقة لحوالي ٢٠٠ عام، وفي القرن ١٢ بدأ نفوذ القرقيز فى التقلص حتى تراجعوا لحدود جبال ألطاي وسايان نتيجة لخطر المغول الذين دفعوهم للهجرة جنوباً حتى استولى عليهم جنكيز خان سنة ١٢٠٧م، وبسبب الهجرات والفتوحات والزواج المختلط، ونتيجة هجرات العديد من الشعوب التي تقطن وسط وجنوب غرب قرقيزستان باتت

السمات الشكلية مختلفة من نتاج أصول متخالطة، أو تزاوج نابع من قبائل مختلفة، بالرغم من أنهم يتكلمون لغات متقاربة.

بدأت روسيا توطيد وجودها في قيرقيزيا ،عندما استطاع الجيش الروسي دخول البلاد عبر منطقة توفا في سيبيريا في القرن ١٥، ثم فى عام ١٨٧٦ احتلتها الإمبراطورية الروسية، فثار القرقيز ضدهم مرات عديدة وهاجرت نسبة كبيرة منهم إلى الصين وأفغانستان، وحكم السوفييت المنطقة في ١٩١٨، وفي ٥ ديسمبر ١٩٣٦ أصبحت قيرقيزيا تُعرف باسم الجمهورية القرقيزية الإشتراكية السوفييتية إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي، وفي أوائل التسعينيات بدأ حدوث تغيرات هيكلية في سياسة البلاد، وفي أغسطس ١٩٩٠ وقعت خلافات بين سكان ولاية أوش من الأوزبك والقرقيز على مدى شهرين انتهت بثورة على مجمل الأوضاع فيما عُرف "بثورة التيوليب"، والتى انتهت بنجاح عسكر آكاييف في الوصول لكرسى الحكم، وبعدها بفترة صغيرة حصلت البلاد على الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي١٩٩١.

خلفية تاريخية

مر على حكم قيرقيزيا منذ استقلالها عن الاتحاد السوفيتى ٥ رؤساء كان أولهم "عسكر باييف" الذى تولى الحكم عام ١٩٩١ لفترتين رئاسيتين استمرتا من عام ١٩٩٠-٢٠٠٠، ثم جاء من بعده الرئيس "كرمان بيك بكاييف" الذى حكم البلاد خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩، وتمت الإطاحة به فى "ثورة التيوليب"، وجاءت من بعده "روزا أوتونباييفا" التى حكمت البلاد بشكل مؤقت لمدة عام، وشهدت البلاد أثناء حكمها الانتقالى وضع دستور جديد للبلاد، قبل أن تتنحى بعد اجراء الإنتخابات الرئاسية التى أُجريت عام ٢٠١١ وفاز بها "الماظ بيك اتامباييف" الذى حكم لدورة واحدة فقط ثم "سورينباي جيبينيكوف" الذى تولي الحكم لفترة واحدة من ٢٠١٧-٢٠٢١ .

فى عام ٢٠١٠ شهدت قرقيزيا أحداثاً سياسية دراماتيكية، بدأت بسلسلة من العصيان المدني الذى عم العديد من مدن البلاد، بسبب تصاعد الإستياء الشعبي من سياسات الرئيس "كرمان بك باكييف" الذى اتبع سياسة حدت من الحريات الإقتصادية والديمقراطية، أدت للانقلاب عليه في سنة ٢٠١٠ أعقبها إندلاع أعمال عنف أودت بحياة ٧٤ قتيلاً وإصابة ٥٠٠ شخص، وانتهت تلك الأحداث بخلعه ثم تشكلت حكومة انتقالية برئاسة روزا أوتونبايفا، وطبقا لتقديرات الخبراء فإن انتخابات قيرقيزستان الرئاسية ٢٠١٧ والتي جاءت بالرئيس السابق "جبينيكوف" كانت بمثابة المحك وأول انتقال وتداول ديمقراطي سلمى للسلطة في بلد يزيد عدد سكانه عن سبعة ملايين نسمة وغنية بالذهب والمعادن الأخرى، وتستضيف قاعدة عسكرية روسية استراتيجية، والتى أعادت تنظيم نفسها كجمهورية برلمانية ، ثم رئاسية بقدوم الرئيس الجديد "صدر جباروف".

بداية الاحداث... من الغاء الانتخابات البرلمانية لاستقالة الرئيس السابق

"أنا لا أتمسك بالسلطة.. ولا أريد أن يذكرني تاريخ البلاد بأني الرئيس الذي أراق الدماء وأطلق النيران على مواطنيه.. لذلك اتخذت قرارى بالاستقالة"، هكذا قال الرئيس القرقيزي السابق "سورونباي جينبيكوف"، قبيل إعلانه الاستقالة من منصبه كرئيس للبلاد في أكتوبر الماضي، على خلفية احتجاجات شعبية دامية شهدتها قيرقيزيا ودامت لبضعة أيام وكانت كافيةً لإسقاط حكمه، وشهدت فرض حالة الطوارئ وصدور أوامر للجيش بالانتشار فى العاصمة بيشكيك، لإيقاف الاحتجاجات التي خرجت تنديداً بنتائج الانتخابات التشريعية، التي جرت في الرابع من أكتوبر وتم الغاء نتائجها تحت ضغوط الشعب والاحزاب السياسية .

وطبقا لتقارير الخبراء والمهتمين بالشأن الاسيوي، شهدت قيرقيزيا أعمال عنف وتوجيه اتهامات للأحزاب الموالية للرئيس جبينيكوف بارتكاب أعمال تزوير وشبهات بشراء أصوات أسفرت عن فوزها بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية، الأمر الذي أدى

إلى تصاعد احتجاجات عارمة تخللتها صدامات بين الشرطة والمحتجين واحتلال مبان حكومية أسفرت عن إصابة ١٢٠ شخصاً، نصفهم على الأقل من قوات إنفاذ القانون، فيما أفادت التقارير بعدم وجود أي وفيات بسبب الاشتباكات، قبل أن يتم إسقاط الحكومة وإجبار السلطات على إبطال نتائج الانتخابات البرلمانية التي نجح فيها ٤ أحزاب فقط من أصل ١٦ حزبا سياسياً، كان من بينها ٣ أحزاب مقربة من الرئيس جينبيكوف نجحت في الدخول في التشكيلة الجديدة للبرلمان المكون من ١٢٠ نائبا، فيما فشلت بقية الأحزاب من الوصول لمجلس النواب، ما ادى للطعن في نتائج الانتخابات، وقيام الأحزاب الـ١٢ الخاسرة بتقديم إعلان مشترك قالت فيه إنها لا تعترف بنتائج الانتخابات ومن ثم المطالبةً بإلغاء نتائجها، وفى تطور دراماتيكي تجمع آلاف المحتجين، لتتطور الاحتجاجات لتعم مدن البلاد.

وفيما لم يهدأ التوتر عقب اتخاذ السلطات قراراً بإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية يوم ٦ أكتوبر اثارت الأزمة الخشية من تصاعد أعمال العنف في هذه الدولة التي تُعتبر استثناءً من حيث الديمقراطية في منطقة تعج بالأنظمة الاستبدادية، مما ادى لمحاولات وساطة من جانب الأطراف الإقليمية والدولية ومنها منظمة معاهدة الأمن الجماعي وهي اتحاد سياسي عسكري تقوده روسيا، التي عرضت القيام بدور الوسيط"، فيما دعا أمين عام الأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريش، جميع الأطراف المعنية بالأزمة إلى الإنخراط في حوار لحل أزمة نتائج الانتخابات البرلمانية، وقال ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم جوتيريش: "يأسف الأمين العام للخسائر في الأرواح، ويحث جميع المعنيين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن العنف"، كما أثارت الاضطرابات قلق الحليفة روسيا، خاصة وان احداث قيرقيزيا جاءت متزامنة مع تظاهرات في بيلاروسيا أعقبت الانتخابات، واشتباكات مستمرة حول إقليم ناجورني قره باخ الأذربيجاني، وأجرى نائب رئيس الإدارة الرئاسية في الكرملين "ديمتري كوزاك" محادثات مع جينيبكوف وجباروف للحيلولة دون تصاعد الأحداث، فيما دعا الاتحاد الأوروبي، –الذي يتنافس إضافة إلى الصين على النفوذ في منطقة آسيا الوسطى–

جميع القوى السياسية في قرقيزيا إلى الالتزام بالدستور وحل الخلاف سلمياً، وقال المتحدث باسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "بيتر ستانو"، في بيان "تتطلع إلى انتخابات جديدة ذات مصداقية وشفافة وتتسم بالشمولية، بما يتماشى مع الإلتزامات الدولية لقيرقيزيا والحقوق الديمقراطية لمواطنيها".

وبعد عشرة أيام من الفوضى السياسية والتظاهرات أعلن الرئيس "سورونباي جينيبكوف" في ١٦ أكتوبر، استقالته من منصبه ليصبح ثالث رئيس قرقيزي تطيح به احتجاجات شعبية منذ عام ٢٠٠٥، فى دولة شهدت وقوع ثورتين وسجن ثلاثة من رؤساها أو تم إرسالهم إلى المنفى منذ الاستقلال.

وقبيل استقالته دعا جبينيكوف غريمه السياسي جباروف، وغيره من السياسيين الآخرين، إلى سحب أنصارهم من العاصمة، وإعادة الحياة الآمنة لسكان بيشكيك، وصادق علي قرار البرلمان فى جلسته الاستثنائية بحضور أكثر من ٨٠ نائباً من بين ١٢٠، بالموافقة على تعيين "صدر جباروف" المعارض ذات التوجه القومي والسجين السابق رئيسا للوزراء بالوكالة، و"ميكتيبك عبد الدايف" رئيساً جديداً للبرلمان .

انتخابات رئاسية ديمقراطية

فى أعقاب استقالة جبينيكوف وتحييده من المعادلة السياسية، تمت الدعوة الي إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في ١٠ يناير ٢٠٢١، وانطلق المتنافسون للبدء فى حملاتهم، وبينت نتائج الاستطلاع الذى اجراه "بارومتر آسيا الوسطى" قبيل الانتخابات، تصدُر "صدر جباروف" قائمة المرشحين و أنه سيحظي بأغلبية أصوات الناخبين وبنتيجة لا تقل عن ٦٤% حال أجريت الانتخابات، فيما جاء السياسي المخضرم "مادو ماروف" فى المركز الثاني بنسبة ١٤% .

قواعد الترشح، وسير عملية الإقتراع

على الرغم أن الحياة السياسية القرقيزية تختلف لحد واضح عن مثيلاتها في البلدان المجاورة في آسيا الوسطى، إلا أن العديد من تقارير المراقبين قبيل إجراء عملية

الإقتراع كررت مخاوف سابقة من أن تؤدى هذه الانتخابات إذا ما أُسيئت إدارتها إلى تحطيم الواجهة الديمقراطية للبلاد، لأسباب عدة أولها أن العملية السياسية فيها هشه وقابلة للتغيير، مثلما حدث فى أعقاب إنهيار الإتحاد السوفيتي حيث تمت الإطاحة بالرئيس عسكر أكاييف أول رئيس للبلاد، فيما ذهب الرئيس الثانى كرمان بك باكييف إلى المنفى عام ٢٠١٠ عندما اقتحم الشعب القصر الرئاسى وسط اتهامه بمزاعم الفساد، فضلاً عن تأثير القبليات خاصة ما بين قوميتي الطاجيك والاوزبك وارتفاع النعرة العرقية والتقسيمات المناطقية التي عززتها الجغرافيا الجبلية للبلاد، فضلاً عن تداول تقارير بارتفاع وطأة استهداف المعارضين وبخاصة ممن يحظون بقبول شعبى لصالح مرشحين يتم وزنهم لصالح وكفة النظام السياسي، بالإضافة لتأكيدات أخرى بتأثير الحكومة على وسائل الإعلام.

وبموجب الدستور القرقيزي الحالي، والذى تم تعديله عام ٢٠١٦ لا يحق للرئيس أن يبقى فى منصبه لأكثر من ولاية رئاسية واحدة لمدة ٦ سنوات بعدما كان مسموح له بالترشح لفترتين، ويتم اختيار الرئيس عن طريق الإقتراع السرى العام بين عدد من المرشحين، وعلى الرغم من نص القانون على أن يتم الاقتراع على دورتين، إلا أن جميع الإنتخابات الرئاسية التى أُجريت في البلاد انتهت دون إجراء دورة ثانية منذ حصول قيرقيزيا على استقلالها، ويتعين على المرشح أن يحصل على أكثر من نصف الأصوات للفوز، وفى حال لم يكسر أي من المرشحين عتبة الـ ٥٠ %، فإن أكبر متنافسين يتنافسان في جولة ثانية إذا تم دفع الانتخابات الرئاسية في قيرغيزستان إلى جولة ثانية .

وبإعلان فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية، تقدم أكثر من ٦٥ سياسياً قيرقيزياً بطلبات الترشح على كرسي الرئاسة كان من بينهم ٧ سيدات، إلا أن ٢٠ شخصاً فقط نجحوا فى تقديم وثائق التسجيل المطلوبة بحلول الموعد النهائي فى ديسمبر ٢٠٢٠، وبعد قيام لجنة الانتخابات المركزية (CEC) بمراجعة طلبات الترشح، أصبح العدد

النهائى لقائمة المرشحين الرئاسيين ١٧بعد اعلان "رشيد تاجاييف"، مدير فرع أوشجاز في شركة غازبروم قرقيزيا تراجعه عن المشاركة فى السباق، وكان من بين المرشحين "كلارا سورونكولوفا" القاضية السابقة بالغرفة الدستورية بالمحكمة العليا.

القائمة النهائية للمرشحين الـــــ ١٧ :

صدر جباروف – رئيس الوزراء بالوكالة والمعارض الشرس للرئيس السابق والمرشح الاوفر حظاً للفوز بنتيجة الإنتخابات– إيزيف كاناتبك، ميكتيبيك ارستان بيك، سورونكولوفا كلارا– طاشوف إمام الدين– عبد السيجيزباييف– مادوماروف أدخان – كاسينوف أيمن – كوتشكوروف أولوكبيك – بايجوتيف جينيشبيك – أباكيروف إلدار – أسانوف كورسان – عبد الدايف أرستانبيك – دجينبيكوف رافشان – كالماماتوف باكتيبيك – تولبايف بيبيرزان – إيمانالييف كانيبيك.

ومع بدء الماراثون الانتخابي، تعهد أربعة من مرشحي المعارضة – المحسوبين علي الرئيس السابق جبينيكوف– وهم " أداخان مادوماروف – كلارا سورونكولوفا– كانات ايساييف– كانبيك ايمانا" فى مذكرة بالتوحد خلف مرشح واحد – حال اجراء جولة إعادة لانتخابات الرئاسة.

وفي يوم الأحد ١٠ يناير انطلق ماراثون الإنتخابات الرئاسية المبكرة، وفتحت كافة محطات التصويت الـ٢٤٧٤ أبوابها أمام المواطنين القيرقيز فضلا عن ٤٨ محطة تصويت بالخارج للاقتراع والاستفتاء علي شيئين اولهما، اختيار المرشح المفضل لمنصب الرئيس من بين المرشحين الـ١٧، واختيار شكل الحكومة والنظام السياسي الذى ستنتهجه البلاد سواء كان رئاسيا أو برلمانيا .

ووفقا للجنة الإنتخابات المركزية، تم تسجيل ٣,٥ مليون ناخباً ممن لهم حق التصويت، فيما تم الإعلان عن وجود٣٣٣ مراقبا دوليا من ٤٤ دولة، كما تم الإعلان عن اتخاذ كافة الإجراءات اللوجستية وتعزيز الخدمات الخاصة في البلاد العمل، لضمان النظام والأمن العام، وتم نشر أكثر من ١١ ألف شرطي، يعملون على حفظ النظام العام

أثناء التصويت، مع أكثر من ٩٠٠٠ متطوعاً يساعدونهم، مع اتخاذ كافة الإجـراءات الإحترازية لمجابهة كوفيد-١٩، وفقاً لمنظومة محددة طـورتـهـا وزارة الصـحـة القيرقيزية بالتعاون مع لجنة الإنتخابات المركزية في البلاد.

تقارير الخبراء الاقليميين والمحليين

يُذكر أن الانتخابات الرئاسية قد شارك فى مراقبتها عدة منظمات إقليمية ودولـيـة ومحلية، منوط بهم قياس مدى التزام الانتخابات بالمعايير الدولية لـلإنـتـخـابـات الديمقراطية، ومدى مراعاتها للتشريعات الوطنية ومراقبة مقرات العملية الإنتخابية من تسجيل المرشحين، وأنشطة الحملات الدعائية، وعمل إدارة الانتخابات والـهـيـئـات الحكومية ذات الصلة، وتنفيذ الإطار التشريعي، وحل النزاعات الانتخابية، ومراقـبـة معالجات وسائل الاعلام، وكذلك رصد مراكز الإقتراع، والتصويت، وعـد الأصـوات، وجدول النتائج، ومن المنظمات التى شاركت فى عملية المراقبة

وبحسب ما ورد، اكدت تقارير المراقبين ان الانتخابات كانت إيجابية وشهدت اقبـالا من المواطنين الفرقيز وكانت شفافة في مجملها، وإن شابتها بعض الخروقات التـي لا تقلل من إيجابيتها بشكل عام، ومن تلك الخروقات قيام لجنة الانتخابات المركزية بفتـح تحقيق حول مزاعم بأن السكان في منطقة كارا-سو يتعرضون للترهيب مـن قـبـل الشباب ليصوتوا لصالح جباروف، وذكر التقرير أن الشبان يذهبون من منزل إلى منزل ويطلبون من الناس التصويت لصالح جباروف .

فيما ذكرت تقارير بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا فى بيان إن التصويت كان تنافسياً وتمكن المرشحون بشكل عام من إجراء حملاتهم الانتخابيـة بحرية على الرغم من حالات وقعت فيها إساءة استغلال للموارد العامة فيمـا بـقـت ممارسات مثل الضغط على الناخبين وشراء الأصوات مصدرا لشكاوى متكررة.

قال مراقبون أوروبيون، إن فرز الأصوات فى الانتخابات الرئاسية شابته "مشكـلات إجرائية عديدة وكبيرة" لكنهم أشادوا بالانتقال المنظم للسلطة فى الدولة المضطربة.

نتائج الانتخابات الرئاسية

كانت البيانات الاولية لمفوضية الإنتخابات المركزية قبيل الاعلان النهائي لنتائج الانتخابات تشير الي توقعات حصول جبّاروف على نحو ٨٠ %من أصوات الناخبين، ما يعني عدم الحاجة لإجراء جولة إعادة، فضلاً عن حصوله علي ٨٠ % من أصوات الناخبين المؤيدين لمقترح تعديل الدستور ومنح الرئيس سلطات أكبر على حساب البرلمان.

وهي نفس ما تمخضت عنه النتائج الرسمية بالفعل، والتي أكدت فوز رئيس الوزراء السابق صدر جباروف بالرئاسة فيما تم اختيار النظام الرئاسي لحكم البلاد.

وأفادت رئيسة اللجنة المركزية للانتخابات "تورجان شايلدابيكوفا"، في المؤتمر الصحفي لإعلان نتائج الانتخابات الرئاسية، أن الانتخابات شارك فيها مليوناً و٣٩٥ ألفا و ٥١٣ ناخباً من أصل ٣ ملايين ٥٦٣ ألفا و٥٧٤ ناخباً مسجلين في قواعد الإنتخابات الرئاسة بنسبة مشاركة قُدرت بـ ٣٩,١٦ %، مشيرة لحصول "صدر جباروف" علي نسبة ٧٩,٢٠ % من إجمالي الأصوات فيما حل الرئيس السابق للبرلمان "أداهان مادوماروف" ثانياً بنسبة ٦,٧٩ % من الأصوات.

وفيما يخص الإستفتاء على نظام الحكم، أوضحت اللجنة أن نسبة المشاركة بلغت ٣٩,١٢%، وأن ٨١,٤٩% صوتوا لصالح النظام الرئاسي، بينما صوت ١٠,٩١% للنظام البرلماني، مقابل رفض ٤,٤٧ % لكلا النظامين.

جباروف .. السجين السياسي الذى بات حاكم البيت الابيض القيرقيزى

لم يكن لجباروف البالغ من العمر ٥٢ عاماً الحلم بأن يصبح رئيساً للبلاد في غضون بضعة أشهر، وأن يتمكن من حسم المشهد الرئاسي من الجولة الأولى باكتساحٍ بعدما حصد ٨٠% من أصوات الناخبين، ليصبح الحاكم الجديد للبيت الأبيض القرقيزي، حيث مقر الرئاسة والبرلمان والحكومة في العاصمة بيشكيك-خاصة وان السياسي القومي كان فى تلك الاثناء يقضي عقوبة بالسجن بعد إدانته فى قضية

سياسية عام ٢٠١٧ اتُهم فيها باحتجاز حاكم إقليمي واحتجاز رهائن، وكان الزعيم الشعبوي يصر دوماً على براءته.

أثناء فترة سجنه مات والداه، ولقى إبنه حتفه في حادث سيارة ولم يتمكن من إلقاء نظرة الوداع الأخيرة عليهم، وبينما كانت الإحتجاجات تعرف طريقها في قرقيزيا في أكتوبر ٢٠٢٠ ضد نتائج الانتخابات التشريعية التف حوله سياسيون ودعموه، وألغت المحكمة عقوبة سجنه بتهمة احتجاز رهائن فيما كان صعود جبّاروف لافتاً لدرجة أنه بدا كأنه يفاجئ حتى روسيا الحليف الرئيسي لبلاده.

رجل الشعب...

دخل جبّاروف المشهد السياسي في بلاده كنائب في البرلمان عام ٢٠٠٥، وكان قبلها قد نجح في عالم التجارة حيث أسس شركة نفطية صغيرة في منطقة إيسيك كول مسقط رأسه في شرق البلاد، وبعد التحاقه بالعمل السياسي صعد نجمه برعاية الرئيس الاسبق كرمان بك باكييف، الذي عينه رئيساً لجهاز مكافحة الفساد في عام ٢٠٠٨.

وبعد الإطاحة بباكييف عام ٢٠١٠، انضم جباروف لحزب معارض قومي وأصبح واحداً من قادته في الإنتخابات البرلمانية التي أجريت في وقت لاحق من ذلك العام، لكن تم استبعاده من الإئتلاف الحاكم، ثم باتت شهرته السياسية مرتبطة بالمسيرات ضد الشركة الكندية المشغلة لأكبر منجم ذهب في قرقيزيا، والذي يسهم بنسبة تصل إلى ١٠% من الناتج القومي.

خلال أحد التجمعات الحاشدة في منطقته الأم في عام ٢٠١٣، قام وأنصاره باحتجاز الحاكم المحلي لفترة وجيزة وفتحت السلطات بعد ذلك تحقيقاً جنائياً بحق جبّاروف الذي فرّ من البلاد.

وفي منفاه كازاخستان المجاورة، أجري جباروف اتصالات مع الجالية القرقيزية في روسيا وكازاخستان والبالغ عددها نحو مليون شخص، وحين عاد إلى بلده عام ٢٠١٧، تم القبض عليه وسجنه بتهمة احتجاز رهائن وحُكم عليه بالسجن ١١عاماً

ونصف العام، وخلال هذا الوقت فقد والده ووالدته، وكذلك أحد أبنائه الذي قضى في حادث سير.

ونصّب جباروف نفسه على أنه معارض للجريمة المنظمة والفساد المنهجي، ووجه انتقادات لاذعة إلى منتقديه واستخدم لهجة خاصة به لتوحيد الناخبين دون النظر للعرق والقبلية وانما لاجل الصالح والمصلحة القومية، وكانت مقولته التي يكررها اما ناخبيه "دعونا نتحد معا نحن دولة واحدة وشعب واحد".

ماذا بعد انتصار جباروف..

بانتهاء فصل الإنتخابات الرئاسية فى قيرقيزيا تكون البلاد قد بدأت الدخول لعهد جديد تحت قيادة رئيس جديد وعبر تداول سلمى وعملية ديمقراطية ناجحة فى مجملها، وإن شهدت بعض الخروقات التى لا تفسد نتائجها، والشاهد أن قيرقيزيا وحسب الخبراء المعنيين بالشأن السياسى فى اسيا الوسطى لن تشهد خلال ولاية جباروف خروجاً كبيراً عن خط سلفه جبينيكوف، فعلي الصعيد الخارجي، ورغم نزعته القومية، فإن أول ما قام به جباروف عندما تولى رئاسة الوزراء كان إضافة الخلفية العرقية إلى بطاقة الهوية، وتعهد مراراً بالحفاظ على علاقة وطيدة مع روسيا مصرحاً بالقول بعد الادلاء بصوته في إحدى ضواحي العاصمة بشكيك بأن "روسيا هي شريكنا الاستراتيجي".

من جانب أخر كان الرئيس الروسى أول من يقدم التهنئة بفوز جباروف بالإنتخابات الرئاسية ومؤكداً على أن العلاقة بين روسيا وقيرقيزيا تاريخية وقائمة على خبرة واسعة في التعاون في مختلف المجالات وخصوصاً في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شانغهاي للتعاون".

فيما أصدر الكرملين بياناً رسمياً شدد من خلاله علي الحرص على خصوصية العلاقات التى تجمع البلدين، حيث أشار بوتين إلى أن روسيا تثمّن قدرة جينبكوف الشخصية في تعزيز الشراكة الإستراتيجية والتحالف بين البلدين لتحقيق المصالح

الأساسية للشعبين الصديقين، وبما يتماشى مع تعزيز الاستقرار والأمن في منطقة آسيا الوسطى".

وعلى ذلك يتوقع أن تظل قيرقيزيا فى فلك الدب الروسى، ولا ننسي فى هذا السياق وجود قاعدة عسكرية روسية فى قيرقيزيا تعد من أكبر القواعد الموجودة فى منطقة أسيا الوسطي، مع توجهه نحو العمل قدر الإمكان على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة فى منطقة آسيا الوسطى لبث روح التعاون الإقليمي وبخاصة مع كازاخستان وبخاصة ما يتعلق بقيادة الاتحاد الاقتصادى الأوروراسى.

وداخلياً وفي ظل اقتصاد تأثر سلباً بتفشي جائحة كوفيد-١٩، من المرجح أن يكون الزعيم المقبل لقرقيزيا أكثر اعتماداً على حسن نوايا الحليفين، روسيا التي تعدّ وجهة لمئات الآلاف من المهاجرين القرقيز والصين المجاورة.

من ناحية أخرى، ومع بداية توليه الحكم أعلنت أوساط سياسية خشيتها من الإتجاه القومي لجباروف، وتحدثوا عن تقييد الحريات في البلاد، وأن يؤدي فوزه إلى دفع البلاد نحو حكم الرجل القوي المهيمن الذي يسود الجمهوريات السوفيتية السابقة، إلا أن الرئيس القرقيزي المنتخب، أعلن امام الحشودٍ من أنصاره الذين كانوا يحتفلون بفوزه، "بأن الوقت قد حان لوضع حد للحكم العشائري في البلاد.. وتأكيده أنه لن تكون في بلادنا دكتاتورية شخص واحد، بل دكتاتورية القانون والعدالة".

ومن المقدر حسب أوساط المختصين أن تشهد صلاحيات الرئيس الجديد توسعاً خاصة بعدما صوّت نحو ٨٥% من الناخبين لصالح النظام الرئاسي بدلاً من النظام البرلماني الذى كان سائداً، ومن ثم توسيع صلاحيات الرئيس.

توجهات اصلاحية

بقراءة تحليلية لقرارات جباروف التي إتخذها فى أعقاب فوزه، يتضح التأكيد علي توجهاته الإصلاحية، ففيما كانت أول قراراته التخلى عن موكب السيارات وعن المأدبة عند التنصيب ونقل المكتب الصحفي، وتأكيده بالقول: ""لقد قررت التخلي عن الموكب

الخاص، وعن المأدبة وغيرها من الفعاليات التنظيمية الاحتفالية الأخرى التي تنطوي على تكاليف مالية كبيرة. ومن المهم أن نطبق فقط الإجراءات الإلزامية التي يقتضيها القانون عند تولي منصب الرئيس" وبحسب الرئيس جباروف، "على الدولة أن تركز كل اهتمامها، على استخدام الأموال العامة لدعم المواطنين، وتلبية احتياجاتهم".

وفى خطوة تقدمية أخرى لها مغزاها، اتخذ جباروف قراراً بإعادة إنشاء وزارة الدفاع التي كانت موجودة كلجنة خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠١٥، ثم في عهد الرئيس ألمازبيك أتامباييف، تمت إعادة تشكيلها لتتحول إلى لجنة الدولة لشئون الدفاع حيث تم وضع جميع الهيئات الأمنية ومؤسسات القوة، بما في ذلك لجنة الدولة لشؤون الدفاع، تحت إشراف هيئة الأركان العامة، ووفقا للمكتب الصحفي، وقع جباروف هذا المرسوم "بهدف تطوير منظومة التحكم في القوات المسلحة". وأوصى المرسوم، حكومة الجمهورية باتخاذ وتنفيذ الإجراءات المترتبة على ذلك ما يعني التوجه أكثر نحو إستقلالية البلاد.

من ناحية أخرى، أكد جباروف أنه من الضروري التخلي عن الإجراءات المرهقة لاقتصاد البلاد. أعتقد أن الشعب سيتفهم ذلك ويدعمنا في هذا المجال ".